Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (14) : 30 Dec 2020
P: 43 - 63

ISSN: 2522-3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (14) : 30 ديسمبر 2020 م
ص: 43 - 63

The Impact of Liquidity on Islamic Banks Profit: A Study on A Sample of Saudi Islamic Banks for the period 2013-2018

Haifa Saleh Al-Akel

Najla Ibrahim Abdulrahman

College of Economics and Administration || King Abdulaziz University || KSA

Abstract: This research aimed to study the effect of Liquidity on Saudi Islamic banks profitability, to achieve the goals of the research, the researcher has determined a sample of Saudi Islamic banks, the sample included Al-Rajhi, Al-Inma and Al-Bilad, the research focuses on the time period 2013-2018. The research used a descriptive methodology for the theoretical part by gathering previous studies, studies and scientific journals, for the applied part, the research used an analytical methodology by collecting financial statements of the study sample to use these data for hypothesis tests using statistical analytical methods, the results show that there is a statistically index effect on the index level (0.05) of the Liquidity ratio on the return of assets index in Saudi banks, they also show that the liquidity is inversely proportional to the return.

The research recommended that Islamic banks should expand their services and attract depositors to take advantage with them in investment operations, This will make positive effects on their profits, in addition to that, Islamic banks administrations have to evaluate Liquidity risks continuously to deal with surplus and deficit.

Keywords: Liquidity, Profitability, Legal Reserves Ratio, Liquidity Ratio, Return on assets, Return on Equity.

أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية للفترة الزمنية 2013-2018م

هيفاء صالح العقل

نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف البحث إلى دراسة أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية السعودية، ولتحقيق أهداف البحث، قامت الباحثة باختيار عينة من المصارف الإسلامية السعودية، وهي: مصرف الراجحي، ومصرف الإنماء، وبنك البلاد، للفترة الزمنية 2013-2018م. اعتمد البحث على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري من خلال جمع المعلومات من البحوث والدراسات السابقة والمجلات العلمية، وأما فيما يخص الجانب العملي فقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال جمع القوائم المالية لعينة البحث من أجل استخدام هذه البيانات في اختبار فرضيات البحث بالأساليب التحليلية الإحصائية، وقد أظهرت نتائج البحث وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في الربحية في المصارف الإسلامية السعودية، كما أنها توضح وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية. وأوصى البحث المصارف الإسلامية بتوسيع خدماتها المصرفية واستقطاب أموال المودعين بهدف استغلالها في عمليات الاستثمار، لما في ذلك من آثار إيجابية على أرباحها، بالإضافة إلى أنه على إدارات المصارف الإسلامية تقييم مخاطر السيولة بشكل دوري لمعالجة الفائض أو العجز.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الربحية، نسبة السيولة النقدية، نسبة الاحتياطي القانوني، العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين.

المقدمة:

تقوم المصارف بدور هام في التنمية الاقتصادية، وذلك لكونها من أهم مؤسسات الإيداع المالية في الدولة، كما أنها تعد الرائدة في تمويل المشاريع التجارية والفردية والاستثمارات المختلفة التي تساهم في تحقيق الكفاية الاقتصادية للفرد والمجتمع.

والبنوك الإسلامية مثل غيرها من البنوك التقليدية تعمل على تحقيق أهدافها المتمثلة بالربحية، والسيولة، والأمان، وغير أنها تمنح السيولة والأمان اهتمامًا خاصًا، بوصف أن الصيغ الخاصة بالاستثمار في هذا النوع من البنوك والمتمثلة بالمشاركة والمضاربة تحمل في طياتها مخاطر أكبر من تلك المستخدمة في البنوك التجارية التقليدية مما يدفعها إلى النظر لهذا الأمر بعين حذرة أكثر للوصول إلى قرارات تمويلية سليمة لحماية حقوق المودعين (الكفافي،2017: 1).

وبما أن السيولة من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تقييم والمقارنة بين البنوك من قبل العملاء والمستثمرين، فهي تعطيهم صورة عن درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أموالهم واستثماراتهم، وبالتالي فإن قدرة المصارف الإسلامية في المحافظة على أموال المساهمين والعملاء تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءتها في إدارة سيولتها (بوجميعة، 2020: 364).

وفي المقابل، فإن الربحيّة تعد الأساس للحفاظ على استمرار عمل المصرف، لأنّ انخفاض نسبة الربحيّة سيعرض المصرف للمخاطرة، وبالتالي فإنّ كلا من السيولة والربحيّة هما هدفان أساسيّان للمصارف لمتابعة عملها، وتقديم الخدمات اللازمة لمودعيها وتجنب المخاطرة.

إلا أن هذين الهدفين يتعارضان مع بعضهما، لأنَّ ارتفاع السيولة عن الحدّ اللازم سيؤدي إلى انخفاض ربحيّة المصرف، وتعرّضه للمخاطرة، مما يجعل الموازنة بينهما أمراً في غاية الأهمية، لأنه لا يمكن تحقيق أحد الهدفين على حساب الآخر، ومن أجل الوصول إلى التوازن لابدّ أن تكون الإدارة المصرفيّة قادرة على تجنب المخاطرة (فاعور، 2019: 2).

وبناءً على ما سبق، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية التي تواجه بعض المعوقات عند توفير السيولة اللازمة بهدف تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة.

مشكلة البحث:

تتعرض المصارف الإسلامية لمشاكل السيولة، كما هو الحال لدى المصارف التقليدية، إلا أن تعرّض المصارف الإسلامية لها، يعد أكثر خطورة من التقليدية، ويعود ذلك بشكل أساسي لعدم قدرتها على الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي عند حاجتها للسيولة بشكل عاجل (العبيد، 2015: 119)، بالإضافة إلى عدم وجود أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية يمكن اللجوء إليها في أزمات السيولة المؤقتة (الكفافي، 2017: 2).

أسئلة الدراسة:

وبناءً على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

- ما هو أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية السعودية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر نسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية؟
2- ما أثر نسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية؟
3- ما أثر نسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية؟
4- ما أثر نسبة الاحتياطي القانوني في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية؟

فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث، تسطر الباحثة فرضية البحث الرئيسية بالشكل التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في الربحية في المصارف الإسلامية السعودية.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية، وهي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى تحديد أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان أثر نسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية.
2- بيان أثر نسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية.
3- بيان أثر نسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية.
4- بيان أثر نسبة الاحتياطي القانوني في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية.

أهمية البحث:

أهمية هذا البحث تكمن من خلال جانب علمي وعملي:

1- الأهمية العلمية

تتجلى أهمية البحث العلمية في محاولة الإطار النظري لتكوين تصور حول أثر السيولة في ربحية البنوك الإسلامية في السعودية، من خلال عرض مفهوم السيولة وأبعادها وأهدافها، ومفهوم الربحية وأهميتها وأثرها في السياسة الاستثمارية، ومن ثم دراسة العلاقة بين السيولة والربحية.

2- الأهمية العملية

يحاول البحث دراسة مشكلة واقعية تعاني منها المصارف الإسلامية، وهي عدم قدرة المصرف الإسلامي على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وذلك لأن تدني مستوى السيولة يتسبب في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات في موعدها لأنه لا يستطيع الاقتراض لأسباب شرعية تتمثل في تجنب الفوائد الربوية، وبالعكس، فإن تدني مستوى الربحية له أثر في كسب ثقة العملاء، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في توفير أدوات مالية لحل هذه المشكلة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع المعلومات من البحوث والدراسات السابقة والمجلات العلمية، بالإضافة إلى حساب النسب من القوائم المالية للمصارف التي تم اختيارها كعينة لدراسة موضوع البحث.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: تقتصر على دراسة أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية السعودية.
- الحدود المكانية: المصارف الإسلامية السعودية.
- الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية من عام 2013 – 2018 م.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة.

مفهوم السيولة المصرفية وأهدافها:

مفهوم السيولة:

عرفت السيولة بأنها الاحتفاظ بجزء من الأصول في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يمكن استغلال الودائع بما يحقق له أكبر ربح ممكن (Saeed & Hassan, 2018: 617). كما عُرّفت بأنها القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات (هباني، 2018 :4). كذلك عُرّفت على أنها ما تحتفظ به المؤسسات المالية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها (Jiang, et. al,2019: 513).

يمكن تعريف السيولة على أنها الأصول السائلة أو القابلة للتحول إلى سائلة بسرعة، والقادرة على مواجهة التزامات المصرف العاجلة.

أبعاد السيولة:

تشير الدراسات السابقة إلى أن للسيولة ثلاث أبعاد، وهي (فريحات، 2019: 31):

1- الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
2- المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود مما يسبب خسائر للمصرف.
3- التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها المصرف ولابد من وجودها في عملية تحويل الموجود إلى نقد.

وتتفق الباحثة مع هذا التقسيم لأبعاد السيولة في قدرته على تحديد خصائص العناصر السائلة الحالية التي يمتلكها المصرف في مواجهة التزاماته في نفس الوقت، وترى الباحثة أن قدرة الموجودات على التحول إلى شكل سائل في وقت وجيز بدون خسائر في قيمتها وبدون خسائر أيضًا في عملية تحويلها هي الهدف الأساسي للمصرف الإسلامي وأي مصرف تقليدي آخر، للمساهمة في تغطية الالتزامات وتلبية طلبات العملاء وغيرهم من الأطراف المستفيدة.

أهداف السيولة:

تتمثل أهداف السيولة المصرفية في الآتي (حمادنة، 2014: 37):

1- مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها ولهذا أثر كبير في دعم ثقة المودعين والدائنين.
2- تعتبر مؤشرًا إيجابيًا، ففي كثير من الأحيان إذا تمت إدارة السيولة بشكل جيد فإنها تعتبر مؤشر إيجابي لكل من الإدارة والمودعين وحتى المصارف المحلية.
3- تحمي الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة؛ الذي يعرض البنك لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
4- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

أما السيولة في المصارف الإسلامية فلها أهدافها التي تميزها وهي كما يلي:

1- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
2- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.
3- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
4- تقوية ثقة المودعين وتشجيعهم للاستمرار في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
5- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.

وتضيف الباحثتان في هذا الشأن هدفًا مهمًا للسيولة المصرفية وهي قدرة المصرف على الاستثمار عند حصول الفرصة المميزة في وقتها، والتي تضمن له أرباحًا محققة وعوائد مضمونة، حيث إن عدم توفر السيولة في ذلك الوقت يمنعه من اغتنام الفرصة.

مفهوم الربحية وأهميتها:

مفهوم الربحية

عرف كل من (Lumby and Jones, 2011: 174) الربحية على أنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفًا للمؤسسات ومقياسًا للحكم على كفايتها، سواء كان ذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية بشكل إجمالي أم على مستوى الأقسام بشكل جزئي. وعرفها (مطر، 2016: 40)، بأنها مؤشر قياس يقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها. كما عُرّفت على أنها المؤشر الذي يظهر النتائج الفعلية للمركز التنافسي للمساهمين والعملاء ومدى قدرتها على تمويل الأموال المستثمرة وتحقيق العائد والأرباح وتقليل المخاطرة التي تتعرض لها البنوك (النعيمي، 2018: 23).

يمكن تعريف الربحية بأنها العوائد التي تكتسبها المنشأة وتعبر عن مدى كفاءتها في استثمار موجوداتها المتاحة بشكل يحقق الغاية منها.

أهمية الأرباح بالنسبة للمصارف:

يكتسي موضوع الربحية أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، حيث تواجه الشركات بمختلف أنواعها وانتماءاتها القطاعية منافسة شديدة فيما بينها وذلك نتيجة لعولمة السوق والانفتاح الاقتصادي وازدياد المنافسة بين الشركات، حيث أصبحت هذه الشركات تركز بشكل كبير على نوعية المنتج أو الخدمة التي تقدمها بالإضافة لتعدد الأصناف التي تنتجها الشركة الواحدة لتلبية رغبات الزبائن، حيث أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم تقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في الشركة كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات (بني سلامة، 2019: 31).

ولا شك أن الأرباح لها أهمية في عمل المصرف الإسلامي وتبرز أهميتها في (نصر الله، 2018: 68):

أ- أنها ضرورية للمصرف لمواجهة أية مخاطر قد يتعرض لها من أجل استمراره في تأدية أعماله.

ب- تمثل الأرباح التي تحققها المصارف الإسلامية أهمية كبيرة من وجهة نظر المساهمين والإدارة فهي تزيد من ثقة المساهمين والمودعين والمستثمرين المحتملين.

ج- الأرباح مؤشر أساسي على نجاح الإدارة في عملها كما أنه يعطي للجهات الرقابية مؤشرًا على الاتجاه الصحيح الذي يسير عليه المصرف.

أثر الربحية في السياسة الاستثمارية للمصارف الإسلامية:

تتبع المصارف الإسلامية وخاصةً في بداية عملها سياسات استثمارية تمكنها من كسب ثقة المودعين والمساهمين، والتأكيد على أنها مشروع مجدٍ لهم.

ولما كانت نسبة كبيرة من المودعين والمستثمرين يقارنون المردود من المصارف الإسلامية بالمردود من المصارف التقليدية، وآخرون لا يستطيعون الانتظار مدة عامين أو ثلاثة حتى تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال وتوزيع الربح عليهم، الامر الذي يدفع هذه المصارف باتجاه صيغ تمويل واستثمار معينة كالمرابحة، لتأمين مردود ثابت للعملاء (عتمة، 2012: 82).

العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف:

يعتبر موضوع الربحية أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف، ويتأثر مستوى الربحية مباشرة من حصيلة المعادلة التي تربط بين مستوى كفاءة الإدارة، ودرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي، فالاستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل إدارة جيدة، كما أن وجود نظام فعال ودقيق لإدارة المخاطر يساند الإدارة الجيدة في رفع مستوى الربحية، ومما لا شك فيه أن جميع أنواع المخاطر المصرفية لها تأثير مباشر بحسب مقدارها على ربحية المصرف ولعل الإفصاح الدقيق والكافي عن مؤشرات الربحية ومدى تأثير المخاطر على ربحية المصرف هو أكبر دليل أيضًا على شفافية الإدارة ونظرتها المستقبلية.

إن الربح هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للمصرف، ومن أجل تحقيقه يتم اتخاذ كافة القرارات التي من شأنها تحقق الربح، والسيولة النقدية هي الوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف، حيث أن السيولة لا يمكن أن تشكل هدفًا بحد ذاتها، لأن المستثمر العقلاني يسعى إلى تحقيق الربح وليس إلى تحقيق السيولة.

والسيولة هي تابعة للربح، أي أن تحقيق الربح هو الذي يوفر السيولة النقدية بينما تحقيق السيولة يمكن أن يساهم في زيادة الربح ويمكن أنلا يساهم في بعض الأحيان، كأن يتم الاحتفاظ بالنقدية كاملة في الصندوق (حمادنة، 2014: 66).

التوازن بين السيولة والربحية في المصارف:

من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار، والحقيقة فإن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، ولهذا فإن المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان (ديبونة، 2016: 11).

وترى الباحثة أن الموازنة بين العنصرين يتطلب دراسة حقيقية للوصول بالمصرف إلى بر الأمان وقدرته على استمرار عمله وعلى تعظيم أرباحه من خلال توفير السيولة الملائمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية دون حدوث فائض أو عجز فيها، وهذه الدراسة تتطلب إدارة كفؤة قادرة على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية وعدم الاعتماد على أي عنصر منهم على حساب الآخر.

الدراسات السابقة:

- **دراسة فلاح (2017)**: هدف البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تجارية تقليدية خاصة في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2015، وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وتم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية المصرفية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية هامش ألفا الصافي، في حين تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية باستخدام نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لقياس السيولة، وإجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لقياس مخاطر الائتمان، ونسبة صافي المصاريف التشغيلية إلى عدد العمالة مقياسا للمصاريف التشغيلية، حيث تم استخدام أحد نماذج الـ Data Panel وهو نموذج التأثرات العشوائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي 8EViews في عملية تحليل البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والتشغيلية من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وهامش الفائدة الصافي بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافي.
- **دراسة الكفافي (2017)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن، واستعرضت منهم إدارة السيولة، والربحية والعوامل المؤثرة فيها، وعرضت الدراسة مفهوم البنوك الإسلامية، وأهميتها، واهدافها، وظائفها، واستراتيجية إدارة السيولة فيها، ومخاطرها، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة على التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك الإسلامية الأردنية، وهي (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الراجحي) للسنوات (2010-2015) لفحص الفرضيات، ووصف العلاقة بين المتغيرات، وثم تحليلها من خلال البرنامج الإحصائي E-Views. وتم جمع البيانات من مصادر مختلفة في مقدمتها بيانات البنوك الإسلامية مجتمع الدراسة، والعديد من الكتب، والأبحاث، والمنشورات، والمقالات. وبينت

نتائج الدراسة أن هناك أثرًا ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لإدارة السيولة بأبعادها (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة عائد محفظة الأوراق المالية) على كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة نسبة السيولة السريعة، وتحقيق المواءمة بين السيولة، وربحيتها، وذلك لمواجهة التزاماتها قصيرة الاجل، بالإضافة إلى العمل على تطوير أدوات آلية اسلامية جديدة، وذلك لإيجاد أسواق مالية إسلامية.

- **دراسة كرومي (2017):** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وتحديد أثرها على ربحيتها ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تجميع البيانات الخاصة ببنك البركة خلال الفترة 2005-2014 وتم دراسة وتحليل سيولته بالاعتماد على أهم مؤشرات السيولة: إلى جانب ذلك تم تقييم ربحية بنك البركة باستعمال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات: وفي الأخير دراسة العلاقة الإحصائية بين ربحية بنك البركة معبرا عنها بمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية باعتباره مؤشرا أساسيا لتحليل الربحية وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تعد أهم نسبة معبرة عن سيولة البنك، وخلصت الدراسة إلى ارتفاع نسب السيولة لدى بنك البركة الجزائري: كما تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين العائد على حقوق الملكية بوصفه المتغير التابع الذي يمثل الربحية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تمثل السيولة.
- **دراسة Mohanty and Mehrotra (2018):** هدفت هذه الدراسة بيان تأثير إدارة السيولة على ربحية بنوك القطاعين العام والخاص في الهند، ولهذا الغرض، تم النظر في 27 من بنوك القطاع العام و 20 من بنوك القطاع الخاص للفترتين 2011 و 2015. وقد تم استخدام نسبة الودائع النقدية (CDR) ونسبة الودائع الائتمانية (CRDR) ونسبة الودائع الاستثمارية (IDR) كمتغيرات مستقلة للدلالة على إدارة السيولة للبنوك، بينما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) استخدمت كمتغيرات بديلة لربحية البنوك، وجد أن هناك تأثير سلبي كبير من CDR و CRDR على ROA. ومع ذلك، ففي حالة العائد على حقوق المساهمين، يتبين أنه لا توجد علاقة مهمة بين ربحية البنوك وسيولتها، مع أخذ جميع المتغيرات في الاعتبار، بغض النظر عن نوع أو شكل البنوك التجارية في الهند، هذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن البنوك التجارية يمكن أن تركز على زيادة ربحيتها دون التأثير على السيولة والعكس صحيح.
- **دراسة بوجميعة (2020):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية للفترة 2009-2017م باستخدام بيانات بانل لعينة تتكون من 10 بنوك إسلامية من 05 دول، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لكل من الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني ونسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول ذات تأثر إيجابي على مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين كان هناك تأثر سلبي لكل من نسبة النقدية الجاهزة إلى الودائع الجارية ونسبة الودائع الجارية إلى إجمالي المطلوبات على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية.

3. الدراسة التطبيقية:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في السعودية، وعددها خمسة مصارف، وهي: مصرف الراجحي، ومصرف الإنماء، وبنك الأهلي، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد.

تم اختيار عينة الدراسة من ثلاث مصارف من مجتمع الدراسة، وهي: مصرف الراجحي ومصرف الإنماء وبنك البلاد باعتبارها مصارف إسلامية بكامل فروعها.

مصادر جمع البيانات:

تتمثل مصادر الحصول على المعلومات التي ستستخدمها الباحثة في:

أ- المصادر الأولية:

سيتم اعتماد البيانات المالية اللازمة للدراسة من المصارف الإسلامية عينة الدراسة، وضمن الفترة الزمنية التي ستشملها الدراسة، وهي من عام 2013 – 2018 م.

ب- المصادر الثانوية:

البيانات التي تم استخدامها لأغراض الإطار النظري، وذلك من خلال الكتب والرسائل الجامعية العربية والأجنبية والمراجع الأخرى ذات العلاقة.

متغيرات البحث وطرق قياسها:

لتحقيق أهداف البحث، والإجابة على تساؤلاته المتمثلة في مدى أثر السيولة على ربحية المصارف الإسلامية، قامت الباحثة بالاعتماد على المتغيرات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (1) متغيرات البحث وطرق قياسها

المتغيرات	مكونات المتغيرات	طرق قياسها
المتغير المستقل (السيولة)	نسبة السيولة النقدية	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$
	نسبة الاحتياطي القانوني	$\frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + الإلتزامات الأخرى}}$
المتغير التابع (الربحية)	معدل العائد على الأصول	$100\ X\ \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$
	معدل العائد على حقوق المساهمين	$100\ X\ \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}$

المصدر: الباحثة

التحليل الوصفي للنسب المالية

1- نسب السيولة

أ- نسبة السيولة النقدية: توضح هذه النسبة عدد مرات قابلية أصول الشركة المتداولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعني أن الشركة في نهاية السنة لديها أصول متداولة محددة تكفي لسداد التزاماتها قصيرة الأجل، والجدول التالي يوضح نسب السيولة النقدية للمصارف الثلاث عينة الدراسة.

الجدول (2) نسب السيولة النقدية للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الراجحي	0.575	0.594	0.577	1.626	1.695	1.678
الإنماء	0.513	0.710	0.697	0.675	0.556	0.512
البلاد	0.805	0.838	0.834	0.436	0.739	0.537

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2013 – 2018).

وبالتطبيق على المصارف الثلاث، فإن نسبة الخصوم المتداولة تزيد عن نسبة الأصول المتداولة في معظم الأحيان، ونلاحظ نسبة السيولة النقدية في مصرف الراجحي في ارتفاع، بدايةً من عام 2013 كانت نسبة الأصول 0,575 من نسبة الخصوم، وحتى عام 2015 كانت الأصول تساوي 0.577 من الخصوم، وفى عام 2016 ارتفعت النسبة بمعدل كبير حيث أصبحت الأصول تزيد 1.626 مرة عن الخصوم، وارتفعت النسبة أيضًا في عام 2017 وأصبحت الأصول تزيد 1.695 مرة عن الخصوم، ومن ثم انخفضت النسبة في عام 2018 لتصبح نسبة الأصول أكبر من نسبة الخصوم بـ 1.678 مرة، وهذا يدل على استمرار المصرف في معالجة صعوبة توفير السيولة النقدية، ويحقق مصرف الراجحي أعلى نسبة في نسبة السيولة النقدية.

أما بالنسبة لمصرف الإنماء، نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية في تذبذب مستمر، حيث كانت نسبة الأصول تساوي 0.513 من نسبة الخصوم، وارتفعت في السنة التالية 2014 بمعدل كبير وأصبحت الأصول تعادل 0.710 من الخصوم، ثم بدأت النسبة بالانخفاض تدريجيًا بداية في عام 2015 أصبحت نسبة الأصول 0.697من الخصوم، ونهاية في عام 2018 حيث أصبحت الأصول تعادل 0.512 فقط من الخصوم، وهذا يدل على أن المصرف يجد صعوبة في توفير السيولة النقدية، مما قد يعيقه عن فرص استثمارية تعود عليه بأرباح مضمونة، ويحقق مصرف الإنماء أقل نسبة في نسبة السيولة النقدية.

أما بالنسبة لمصرف البلاد، فهو الآخر يواجه تذبذبًا مستمرًا وقويًا في نسبة السيولة النقدية، نلاحظ في عام 2013 كانت الأصول تعادل 0.805 من الخصوم، وارتفعت النسبة في عام 2014 لتصل نسبة الأصول إلى 0.838 من الخصوم، وفي عام 2015 انخفضت النسبة بمعدل ضئيل ليصل إجمالي الأصول إلى نسبة 0.834 من الخصوم، واستمر انخفاض النسبة لعام 2016 ولكن هذه المرة بمعدل كبير جدًا لتصل نسبة الأصول إلى 0.436 من الخصوم، ثم عادت للارتفاع لتصل إلى نسبة الأصول 0.739من الخصوم، وانخفضت النسبة مرة أخرى في عام 2018 لتصل نسبة الأصول إلى 0.537 من الخصوم، وهذا يدل على عدم استقرار مستوى السيولة لدى البنك ويواجه صعوبات في توفيرها.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني: تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة المصرفية لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض وهي نسبة تُحدد قانونًا وتحسب من الودائع حسب أنواعها والهدف منها حماية المودعين، والجدول التالي يوضح نسب الاحتياطي القانوني للمصارف الثلاث عينة الدراسة.

الجدول (3) نسب الاحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الراجحي	0.065	0.068	0.069	0.083	0.168	0.112
الإنماء	0.108	0.096	0.073	0.083	0.077	0.074

المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البلاد	0.057	0.060	0.056	0.052	0.049	0.048

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2013 – 2018).

وبالتطبيق على المصارف الثلاث، نجد أن نسبة الاحتياطي القانوني تتزايد لدى مصرف الراجحي من عام 2013، حيث كانت النسبة 0.065 وارتفعت حتى عام 2017 لتصبح نسبة الاحتياطي القانوني 0.168، ثم انخفضت في عام 2018 لتصل النسبة إلى 0.112، ليصبح أفضل المصارف بين عينة الدراسة في هذه النسبة نظرًا لارتفاعها بمرور السنوات، أما فيما يخص مصرف الإنماء، فنسبة الاحتياطي القانوني لديه تنخفض تدريجيًا، حيث كانت النسبة في عام 2013 تصل لـ 0.108 وانخفضت حتى عام 2015 لتصل إلى 0.073، ثم ارتفعت بنسبة قليلة في عام 2016 وأصبحت 0.083، ثم عادت النسبة للانخفاض مرة أخرى في عام 2017 وحتى 2018 لتصل إلى 0.074، وأما بالنسبة لبنك البلاد، فإن نسبة سنة الأساس تساوي 0.057، وارتفعت في السنة التالية عام 2014 لتصبح 0.060، ثم انخفضت تدريجيًا من عام 2015 وحتى 2018 لتصبح النسبة 0.048، وبشكل عام فإن بنك البلاد أقل نسبة احتياطي قانوني مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة.

2- نسب الربحية

أ- معدل العائد على الأصول: يشير معدل العائد على الأصول إلى ربح كل ريال مستثمر في أصول المنشأة سواء كانت الأصول متداولة أو غير متداولة، وتشير إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، ويلخص الجدول التالي معدل العائد على الأصول للمصارف الثلاث عينة الدراسة.

الجدول (4) معدلات العائد على الأصول للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الراجحي	% 2.66	% 2.22	% 2.33	% 2.61	% 2.75	% 2.82
الإنماء	% 1.59	% 1.56	% 1.66	% 1.43	% 1.75	% 2.07
البلاد	% 2.01	% 1.91	% 1.54	% 1.50	% 1.51	% 1.54

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2013 – 2018).

وبالتطبيق على المصارف الثلاث، نجد أن معدل العائد على الأصول في مصرف الراجحي في سنة الأساس تبلغ 2.66 %، وانخفضت في عام 2014 لتصل إلى 2.22 %، ثم بدأ المعدل بالارتفاع من عام 2015 وكان المعدل يساوي 2.33 %، واستمر بالارتفاع حتى عام 2018 ليصل المعدل إلى 2.82 %، ليكون أفضل مصرف في معدل العائد على الأصول بين عينة الدراسة، أما فيما يخص بنك الإنماء، فإن معدل العائد على الأصول لديه متذبذب انخفاضًا وارتفاعًا، ففي سنة الأساس يساوي 1.59 %، وانخفض في عام 2014 ليصل إلى 1.56، ثم ارتفع في عام 2015 ليصل إلى 1.66 %، ثم عاد للانخفاض بنسبة أكبر في عام 2016 ليصبح المعدل 1.43 %، ثم عاد للارتفاع في عامي 2017 و2018 ليصل في النهاية إلى 2.07 %، أما معدل العائد على الأصول لدى بنك البلاد، شهد انخفاضًا مستمرًا من عام 2013 وكان المعدل 2.01% وحتى عام 2016 ليصل إلى 1.50 %، ثم ارتفع المعدل في عام 2017 ليصبح 1.51 %، واستمر بالارتفاع حتى وصل 1.54 % في عام 2018، ليكون أقل المصارف في معدل العائد على الأصول.

ب- معدل العائد على حقوق المساهمين: يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المصرف، فإذا كان المؤشر مرتفع فيدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف، ويلخص الجدول التالي معدل العائد على حقوق المساهمين للمصارف الثلاث عينة الدراسة.

الجدول (5) معدلات العائد على حقوق المساهمين للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الراجحي	% 19.37	% 16.32	% 15.29	% 15.64	% 16.63	% 21.21
الإنماء	% 5.97	% 7.05	% 8.01	% 7.83	% 9.77	% 11.82
البلاد	% 14.29	% 14.67	% 12.24	% 11.05	% 12.34	% 14.18

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2013 – 2018).

وبالتطبيق على المصارف الثلاث، نلاحظ أن مصرف الراجحي يحقق أفضل عائد من بين المصارف عينة الدراسة، رغم أنه شهد انخفاضًا من عام 2014 عن عام 2013 ليصل إلى 16.32 %، واستمر بالانخفاض حتى عام 2015 وكان المعدل يبلغ 15.29 %، ثم عاد ليرتفع المعدل من عام 2016 وحتى عام 2018 ليصل إلى أعلى عائد وهو ما يقدر بـ 21.21 %، أما بالنسبة لمصرف الإنماء، فقد حقق أقل عائد من بين المصارف عينة الدراسة، وبالرغم أنه شهد ارتفاعًا في المعدل في عامي 2014 و2015 ليصل إلى 8.01 %، ثم انخفض المعدل في عام 2016 ليصل إلى 7.83 %، وعاد للارتفاع في عامي 2017 و2018 ليصل بعد ذلك إلى 11.82 %، أما فيما يخص بنك البلاد، فيشير الجدول (5) إلى أنه حقق ارتفاعًا في المعدل عام 2014 ليصل إلى 14.67 %، ومن ثم انخفض في العام التالي 2015 ليصل إلى 12.24 %، واستمر بالانخفاض في عام 2016 ليصبح 11.05 %، ثم عاد للارتفاع في عام 2017 و2018 ليصل إلى 14.18 %.

4. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في الربحية في المصارف الإسلامية السعودية.

لدراسة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضية البحث الرئيسية بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

م	الشركة	المتغير المستقل	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R^2 معامل التحديد	F	الدلالة
1	بنك الراجحي	نسبة السيولة النقدية	0.004	0.362	0.736	0.902	18.374	0.010
		نسبة الاحتياطي القانوني	0.193	1.373	0.242			
2	بنك الإنماء	نسبة السيولة النقدية	0.013	1.017	0.366	0.958	45.679	0.002
		نسبة الاحتياطي القانوني	0.097	1.026	0.363			

م	الشركة	المتغير المستقل	التقدير	قيمة إحصاءT	الدلالة	R^2 معامل التحديد	F	الدلالة
3	بنك البلاد	نسبة السيولة النقدية	0.002	0.314	0.769	0.993	299.644	أقل من 0.01
		نسبة الاحتياطي القانوني	0.289	3.932	0.017			
4	إجمالي المصارف	نسبة السيولة النقدية	0.009	1.995	0.063	0.925	98.270	أقل من 0.01
		نسبة الاحتياطي القانوني	0.141	2.867	0.011			

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (6) يتبين ما يلي:

- بالنسبة لبنك الراجحي أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على الأصول فيبنك الراجحي وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك الإنماء أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على الأصول في الإنماء وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك البلاد أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على الأصول فيبنك البلاد وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي المصارف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق المساهمين

الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضية البحث الرئيسية بالنسبة لمعدل العائد على حقوق المساهمين

م	الشركة	المتغير المستقل	التقدير	قيمة إحصاء T	الدلالة	R^2 معامل التحديد	F	الدلالة
1	بنك الراجحي	نسبة السيولة النقدية	0.024	0.260	0.807	0.864	12.657	0.019
		نسبة الاحتياطي القانوني	1.325	1.178	0.304			
2	بنك الإنماء	نسبة السيولة النقدية	0.114	1.157	0.312	0.911	20.487	0.008
		نسبة الاحتياطي القانوني	0.146	0.207	0.846			
3	بنك البلاد	نسبة السيولة النقدية	0.008	0.145	0.891	0.989	187.720	أقل من 0.01
		نسبة الاحتياطي القانوني	2.335	3.214	0.032			
4	إجمالي المصارف	نسبة السيولة النقدية	0.098	2.421	0.028	0.864	50.699	أقل من 0.01
		نسبة الاحتياطي القانوني	0.477	1.074	0.299			

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (7) يتبين ما يلي:

- بالنسبة لبنك الراجحي أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على حقوق المساهمين في بنك الراجحي وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك الإنماء أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على حقوق المساهمين في بنك الإنماء وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك البلاد أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على حقوق المساهمين في بنك البلاد وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لإجمالي المصارف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا من نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية وذلك بدرجة ثقة 95%.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية أربع فرضيات فرعية، وهي:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول (8) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الفرعية الأولى

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاءT	الدلالة	R^2 معامل التحديد	F	الدلالة
1	بنك الراجحي	0.019	5.443	0.003	0.856	29.624	0.003
2	بنك الإنماء	0.027	9.453	أقل من 0.01	0.947	89.363	أقل من 0.01
3	بنك البلاد	0.023	12.247	أقل من 0.01	0.968	149.988	أقل من 0.01
4	إجمالي المصارف	0.021	11.497	أقل من 0.01	0.886	132.191	أقل من 0.01

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (8) يتبين ما يلي:

- بالنسبة لبنك الراجحي أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05)لنسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في بنك الراجحي وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك الإنماء أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05)لنسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في بنك الإنماء وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لبنك البلاد أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في بنك البلاد وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي المصارف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية وذلك بدرجة ثقة 95%.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الفرعية الثانية

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاءT	الدلالة	R^2 معامل التحديد	F	الدلالة
1	بنك الراجحي	0.127	4.712	0.005	0.816	22.199	0.005
2	بنك الإنماء	0.133	7.115	0.001	0.910	50.621	0,001
3	بنك البلاد	0.181	11.287	أقل من 0.01	0.962	127.387	أقل من 0.01
4	إجمالي المصارف	0.139	9.967	أقل من 0.01	0.854	99.345	أقل من 0.01

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (9) يتبين ما يلي:

- بالنسبة لبنك الراجحي أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05)لنسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في الراجحي وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك الإنماء أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة

نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05)لنسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في بنك الإنماء وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لبنك البلاد أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في بنك البلاد وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي المصارف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة السيولة النقدية في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية وذلك بدرجة ثقة 95%.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الفرعية الثالثة

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاءT	الدلالة	R^2 معامل التحديد	F	الدلالة
1	بنك الراجحي	0.241	6.657	0.001	0.899	44.318	0.001
2	بنك الإنماء	0.191	9.471	أقل من 0.01	0.947	89.692	أقل من 0.01
3	بنك البلاد	0.311	27.036	أقل من 0.01	0.993	730.964	أقل من 0.01
4	إجمالي المصارف	0.233	12.799	أقل من 0.01	0.906	163.827	أقل من 0.01

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (10) يتبين ما يلي:

- بالنسبة لبنك الراجحي أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في بنك الراجحي وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك الإنماءأكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة

نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في بنك الإنماء وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لبنك البلاد أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في بنك البلاد وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي المصارف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية وذلك بدرجة ثقة 95%.

الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول (11) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الفرعية الرابعة

م	الشركة	التقدير	قيمة إحصاءT	الدلالة	R^2 معامل التحديد	F	الدلالة
1	بنك الراجحي	1.606	5.571	0.003	0.861	31.031	0.003
2	بنك الإنماء	0.940	6.092	0.002	0.881	37.116	0.002
3	بنك البلاد	2.439	21.606	أقل من 0.01	0.989	466.806	أقل من 0.01
4	إجمالي المصارف	1.483	8.630	أقل من 0.01	0.814	74.474	أقل من 0.01

*من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (11) يتبين ما يلي:

- بالنسبة لبنك الراجحي أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على حقوق المساهمين في بنك الراجحي وذلك بدرجة ثقة 95%.

- بالنسبة لبنك الإنماءأكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على حقوق المساهمين في بنك الإنماء وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لبنك البلاد أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على حقوق المساهمين في بنك البلاد وذلك بدرجة ثقة 95%.
- بالنسبة لإجمالي المصارف أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي، وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) لنسبة الاحتياطي القانوني في العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية السعودية وذلك بدرجة ثقة 95%.

الخلاصة:

أولًا: النتائج

توصل البحث إلى عدد من النتائج، تتمثل في التالي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) للسيولة في الربحية في المصارف الإسلامية السعودية، وتوضح النتائج وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية، أي أنه عند احتفاظ المصرف بقدر عالٍ من السيولة فإن ذلك يؤثر على تعدد مصادر أرباحه وبالتالي انخفاض معدل الربحية، والعكس في حالة تعرض المصرف لصعوبة في تسييل أصوله، فإنه يواجه مشكلة في عدم قدرته على اقتناص فرص استثمارية مؤكدة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الكفافي (2017).

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني) ومعدل العائد على الأصول، وذلك يعني أن ارتفاع نسبة السيولة في المصارف الإسلامية السعودية يؤدي إلى انخفاض الربحية المُقاسة بالعائد على الأصول، والعكس صحيح، مما يثبت صحة الفرضية، وتوضح النتائج أن نسبة السيولة النقدية لها الأثر الأكبر في الربحية المُقاسة بالعائد على الأصول، حيث أن أي زيادة في نسبة الأصول السائلة والأصول القابلة للتحول إلى سائل دون خسارة، يؤدي إلى ارتفاع معدل الربحية عند قياسها بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين نسب السيولة (نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني) ومعدل العائد على حقوق المساهمين، وذلك يعني أن ارتفاع نسبة السيولة في المصارف الإسلامية السعودية يؤدي إلى انخفاض الربحية المُقاسة بالعائد على حقوق المساهمين، والعكس صحيح، مما

يثبت صحة الفرضية، وتوضح النتائج أن نسبة الاحتياطي القانوني لها الأثر الأكبر في الربحية المُقاسة بالعائد على حقوق المساهمين، حيث أن أي زيادة في نسبة الاحتياطيات التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي، يؤدي إلى ارتفاع معدل الربحية عند قياسها بقسمة صافي الربح على إجمالي حقوق المساهمين.

4- تواجه المصارف الإسلامية السعودية صعوبة في توفير السيولة لتلبية متطلبات القروض والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى أنه قد تضيع فرص مؤكدة في استثمارات تعود عليها بأرباح مضمونة، بسبب عدم مقدرتها على الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى تجنبًا للفوائد الربوية المحرمة شرعًا.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحثة توصي بما يلي:

1- على إدارات المصارف الإسلامية الاهتمام بتصميم استراتيجيات ذات جودة في إدارة السيولة، لتتمكن من استثمار الأصول السائلة في تحقيق أفضل العوائد الممكنة.

2- على إدارات المصارف الإسلامية تحقيق التوزان بين هدفي السيولة والربحية قدر الاستطاعة، لمواجهة خطر فائض وعجز السيولة.

3- على إدارات المصارف الإسلامية تقييم مخاطر السيولة بشكل دوري لمعالجة الفائض أو العجز، بالإضافة إلى تطوير أدوات التقييم والقياس دوريًا.

4- على المصارف الإسلامية توسيع خدماتها المصرفية واستقطاب أموال المودعين بهدف استغلالها في عمليات الاستثمار، لما في ذلك من آثار إيجابية على أرباحها.

5- على المصارف الإسلامية تنويع عملياتها الاستثمارية لتقليل عوامل المخاطرة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- بني سلامة، محمود عبد الله.2019. أثر السيولة وهيكل رأس المال على الربحية في الشركات الصناعية الاردنية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- بوجميعة، عمر. 2020.أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009-2017. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج 6، ع 2، ص 363-380.
- حمادنة، مشهور أحمد. 2014 السيولة والربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة. رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- ديبونة، محمد الصغير. 2016 "أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية: حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2015). رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
- العبيد، ميمون علي. 2015. أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية). مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج 37، ع 9، ص 117-145.
- عتمة، علا. 2012.صعوبات تطبيق المنتجات الاستثمارية في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- فاعور، مؤمنة. 2019.أثر السيولة المصرفية في الربحية والمخاطرة –دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سوريا. رسالة ماجستير، جامعة حماة.

- فريحات، راكان راتب. 2019. أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، ص 31-42.
- فلاح، فاطمة بشير. 2017. أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
- كرومي، آسبة. 2017. مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها: دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005-2014م. مجلة رؤى اقتصادية، ع 12، ص 317-331.
- الكفافي، نضال ذياب.2017. أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.
- مطر، محمد. 2016.الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. دار وائل للنشر والتوزيع، ص 40-43.
- نصر الله، إبراهيم محمد. 2017. الإجارة التمويلية والإجارة التشغيلية وأثرهما على ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على دول الخليج للفترة (2007-2015). رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ص 68-76.
- النعيمي، محمد إبراهيم.2018. أثر تكاليف الجودة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة جرش.
- هباني، سالية فاروق. 2018. مفهوم السيولة وإدارتها في النظام المصرفي الإسلامي. مجلة المصرفي، ع 87، ص 4 – 10.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Jiang, et, al. 2019. Competition and Bank Liquidity, Creation. Journal of Financial & Quantitative Analysis. Apr, 54 (2), p513-538.
- Lumby, S. and Jones, C. 2011. Corporate Finance Theory and Practice. London: South – Western, P174-180.
- Mohanty, B., and Mehrotra, S. 2018. The Effect of Liquidity Management on Profitability: A Comparative Analysis of Public and Private Sector Banks in India. Journal of Bank Management, 17 (1), P7-20.
- Saeed, S, and Hassan, A. 2018. Inter-Linkages between Liquidity and Stock Returns; An Empirical Investigation through Panel Cointegration. Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences, 12 (2), P617-637.